



## المرافق العامة ودورها في التنمية

الباحثه

سناء محمد الحسامي

2023م

## الإهداء

اهدي هذا العمل الى جميع الزملاء المخلصين في العمل

الى من يريدون كل خير للوطن....

**الملخص :**

توجد علاقة قوية ما بين الاستثمار في المرافق والخدمات العمومية والتنمية، إلا أن هذه العلاقة ستبقى محل جدال ونقاش كبير، إذ أن تأثيرها الفعلي على محاربة الفقر والمساواة وتحسين مستوى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لازال موضع تساؤل كبير، على الرغم من أن هناك إجماع على ان الاستثمار في المرافق والخدمات العمومية في ظل الظروف المناسبة يساهم في التنمية بشكل كبير.

**Research Summary**

There is a strong relationship between investment in public utilities and services and development, but this relationship will remain the subject of controversy and discussion, as its actual impact on fighting poverty and equality and improving the level of economic and social development is still a matter of great question, although there is a consensus that investment in Public facilities and services under appropriate conditions contribute to development significantly.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

المرفق العام مشروع ولكن يختلف عن غيره من المشاريع بحيث يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة بحيث يظل أثناء نشاطه خاضعا للسلطة التي أنشأته أو من ينوب عنها، وإذا كانت الإدارة وهي تمارس سلطات الضبط الإداري ترتدي ثوب السلطة العامة وتصدر الأوامر والنواهي وتقيّد من حريات الأفراد ومن نشاطهم في سبيل حفظ النظام العام في البلاد، فإنها هي تمارس نشاطها المرفقي تخلع عن نفسها - في كثير من الأحيان - ثوب السلطة العامة وتمارس أنشطة من نوع الأنشطة التي يمارسها الأفراد بهدف إشباع حاجات عامة قد يعجز الأفراد بالنظر إلى ضآلة خبراتهم أو قلة مواردهم المالية عن إشباعها.

ولما تقوم به الدولة من مشاريع ومرافق لتلبية احتياجات العامة وعلاقة ودور هام ومركزي في التنمية، خصوصا إذا تم إنشاء هذه المرافق العامة في القرى والمناطق النائية بحيث تسهم في تنمية شاملة، وتتركز على جوانب اقتصادية واجتماعية بشكل رئيسي، إلا أنها لا تقتصر فقط على هذه الجوانب بل تمتد لتشمل نطاق اكبر من التنمية، ويعتبر المرفق العام إحدى طرق الخدمة الاجتماعية، أو بمعنى أكثر تحديداً أحد الاستراتيجيات العلمية التي تستند عليها فكرة التنمية، فتخطيط برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية يعتبر وسيلة لتحقيق رفاهية المجتمعات المحلية عن طريق استخدام كافة مواردها وإمكانياتها المتاحة والممكنة سواء كانت الطبيعية أو البشرية أو المالية الاستخدام الأفضل، للوصول إلى أهداف محددة خلال فترة زمنية معينة، وهذا ما جعل انشاء المرافق العامة في القرى النائية ليس بغريب على مخططات وتفكير الحكومة.

<https://jasps.com>

وعليه تعتبر التنمية مفهوماً شاملاً له جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية. ولم يعد مقبولاً القول بأن التنمية تتمثل في مجرد زيادة دخل الفرد فزيادة الدخل لا تضمن بالضرورة تحسن المستوى الصحي أو المستوى التعليمي أو المستوى الثقافي أو المستوى الأخلاقي أو المحيط البيئي للأفراد. كما لا تضمن الزيادة في الدخل تحقيق مزيد من المشاركة السياسية للأفراد أو مزيد من حرية التعبير عن الرأي أو مزيد من العدالة والأمن. وكل هذه عوامل تمثل خيوطاً في نسيج التنمية. كما لا تعني التنمية أن تُمنح كل هذه الأشياء للأفراد على سبيل الهبة أو الإعانة وإنما أن تتاح لهم الفرصة بأن يتعلموا ويتدربوا على كيفية تحقيقها بأنفسهم.

#### أهمية الدراسة :

هنالك ضرورة وأهمية لبحث هذا الموضوع ليشكل اقتراح ونواة فكرة موجهة للحكومة للتركيز على إنشاء المرافق العامة وتوزيعها بالشكل المناسب على المناطق والقرى النائية وذلك لعدم قدرة الأفراد في هذه المناطق على إنشاء مثل هذه المرافق لعديد من التحديات التي قد تكون مادية أو غيرها، حيث أن هذه المرافق لها دور هام ومركزي في التنمية وزيادة الوعي والتطور الاقتصادي للمواطنين، الأمر الذي يسهم بشكل كبير في التنمية ويقلل من البطالة ويزيد من الإنتاجية ويعزز الشعور بالرضا الأمر الذي يشكل جوهر التنمية ومرادها.

#### مشكلة الدراسة :

- ما أهمية زيادة المرافق العامة ؟
- ما هي علاقة المرفق العام في التنمية ؟
- هل إنشاء المرافق العامة في القرى والمناطق النائية يسهم في التنمية بشكل كبير ؟

## منهجية الدراسة :

البحث سيعتمد المنهج الوصفي التحليلي وذلك لمعالجة اشكالية الدراسة من خلال جمع المعلومات وتحليلها ودراستها.

## خطة البحث :

المبحث الأول : ماهية المرفق العام

المطلب الأول : تعريف المرفق العام

المطلب الثاني : أنواع المرافق العامة

المطلب الثالث : أساليب إدارة المرفق العام

المبحث الثاني : المرفق العام وعلاقته بالتنمية

المطلب الأول : المرفق العام وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

المطلب الثاني : المرفق العام وعلاقته بالتنمية الاجتماعية

## المبحث الأول

### ماهية المرفق العام

يعد المرفق العام أحد صور نشاط الإدارة وتقوم من خلاله بإشباع الحاجات العامة، وخاصة عندما زاد تدخل

الدولة وظهور المرافق العامة الاقتصادية بجانب المرافق الإدارية، بحيث يرجع السبب في إنشاء الدولة

<https://jasps.com>

للمرافق العامة إلى ضرورة سياسية، مثل الرغبة في عدم ترك بعض الأنشطة للأفراد ووجوب احتكار الدولة لهذه الأنشطة لاعتبارات متصلة بالأمن والنظام العام ومن تطبيقات ذلك مهمة المحافظة على الأمن الخارجي والداخلي، وعليه سوف يتم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب وهي المطلب الأول تعريف المرفق العام والمطلب الثاني هو أنواع المرافق العامة وآخرها آساليب ادارة المرفق العام.

## المطلب الأول

### تعريف المرفق العام

عند البحث عن تعريف موحد وجامع للمرفق العام تجد ان هنالك العديد من الاختلافات والآراء في تعريف المرفق العام وهذه الاختلافات جوهرها اختلاف الزاوية التي يتم من خلالها النظر الى المرفق العام. وعند النظر الى فقه القانون الإداري نجده يعرف المرفق العام بأنه مشروع يعمل بانتظام واطراد، تحت إدارة شخص عام، وبأسلوب السلطة العامة، إذا كان يشيع حاجة عامة، مع خضوعه لنظام قانوني معين. كما يعرفه القضاء الإداري تعريفاً موسعاً بأنه: مشروع تنشئه الدولة وتشرف على إدارته وتستعين بسلطات الإدارة لتزويد الجمهور بالحاجات العامة التي يتطلبها لا بقصد الربح بل بقصد المساهمة في صيانة النظام العام وخدمة المصالح العامة في الدولة.<sup>1</sup>

---

1 . د.نواف كنعان، الوجيز في القانون الإداري الأردني، الطبعة الرابعة، دار الآفاق المشرقة للنشر والتوزيع،

<https://jasps.com>

أما محكمة العدل العليا الأردنية فقد عرفت المرفق العام تعريفاً موسعاً . اقتداءً بالتعريف الموسع الذي أخذ به القضاء الإداري المقارن - بأنه : حاجة جماعية بلغت من الأهمية مبلغاً يقتضي تدخل الحكومة لكي توفرها للأفراد باستخدام وسائل القانون العام سواء كان الأفراد يستطيعون بوسائلهم الخاصة إشباع تلك الحاجة أم لا؛ أي أن العنصر الأساسي في المرفق العام هو ضرورة وجود خدمة عامة يهدف المشرع إلى إدارتها من الحكومة مباشرة ، أو بواسطة ملتزم تحت إشرافها ، ولا فارق بين أن تكون تلك الخدمة تتعلق بنشاطات تجارية أو صناعية أو خلافها.<sup>1</sup>

وبناء على ما تقدم، فإنه يمكن القول بوجود اختلافات في تعريف الفقه والقضاء للمرفق العام وتتلخص بأن هنالك من ينظر إلى المرفق العام من منظور شكلي فيرى بأنه المنظمة أو الهيئة أو الجهة العامة التي تمارس النشاط ذا النفع العام، بالمقابل هنالك من ينظر إلى المرفق العام من منظور موضوعي مركزاً على طبيعة النشاط الذي يمارس من أجل خدمة الأفراد وليس على الهيئات التي تمارس هذا النشاط.

وعند الرجوع الى العديد من الكتب الفقهية نرجح ونتفق ما ما ذهب اليه الأستاذ الدكتور محمد الخاليلة بأنه "والرأي الراجح في الفقه والقضاء الإداريين والذي نؤيده هو الذي يجمع ما بين المعيارين السابقين (المعيار الشكلي والمعيار الموضوعي) ويرى بالتالي أن المرفق العام كل نشاط تقوم به الإدارة إما بنفسها أو بواسطة أفراد عاديين يعملون تحت إشرافها وتوجيهها بقصد إشباع الحاجات العامة للجمهور مستخدمة في سبيل ذلك بعض امتيازات السلطة العامة"<sup>2</sup>

<https://jasps.com>

ومما سبق يتضح وجود عناصر للمرفق العام، بحيث سوف نركز على عنصرين من أهم عناصر المرفق العام وهما خضوع المرفق العام للسلط العامة، وأن يكون الغرض هو تحقيق الصالح العام أو المصلحة العامة.

• خضوع المرفق العام للسلط العامة :

حيث يشترط لثبوت صفة المرفق العام لمشروع ما وجود ارتباط بين هت المشروع والسلطة الإدارية، بمعنى أن يكون للحكومة الكلمة العليا في إنشاء المشروع وإدارته وتنظيمه وإلغائه.<sup>3</sup>

---

1 . عدل عليا أردنية، قرارها رقم 74/67 ، مجلة نقابة المحامين العدد 6 سنة 1969، ص 321.

2 . د. محمد علي الخلايلة، الوسيط في القانون الإداري، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2018، ص166.

3 . المرجع ذاته, ص 169.

- أن يكون الغرض هو تحقيق الصالح العام أو المصلحة العامة :

يعد تحقيق المصلحة العامة العنصر الأساسي من عناصر المرفق العام وأهم هذه العناصر هو يمثل علة وجود المرفق العام وسبب إنشائه إذ يجمع الفقه على أن افتقاده انتقاده مجرد كل مشروع من صفة المرفق العام.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني

### أنواع المرافق العامة

تتعد وتتنوع المرافق العامة بحيث تصنف وفقاً للزاوية التي ينظر من خلالها الى المرفق، هنالك عدة انواع للمرافق العامة بحيث سوف نقصر دراستها على ثلاثة انواع منها وهي :

#### 1. المرافق العامة الإدارية :

المرافق العامة التقليدية التي ينصب نشاطها على وظائف الدولة الأساسية في حماية أمنها الخارجي والداخلي، وتولي المهام الأساسية التي تشبع الحاجات والخدمات العامة للجمهور، مثل مرافق الدفاع والأمن والتعليم والصحة والقضاء والنقل وغيرها .. ويخضع هذا النوع من المرافق العامة لقواعد القانون الإداري، ويستخدم الوسائل البشرية والقانونية والمالية التي تستخدمها الإدارة العامة في ممارسة نشاطها.<sup>2</sup>

#### 2. المرافق العامة المهنية :

<https://jasps.com>

تعرف المرافق العامة المهنية بأنها منظمات عامة يتولى كل منها إدارة شؤون مهنة معينة بإذن من الدولة التي تخول للعاملين في هذه المهنة تكوين نقابة تنظم المهنة وتدافع عن حقوقهم أمام الجهات المختلفة، وتستخدم في نشاطها بعض امتيازات السلطة العامة. ومن أمثلة هذه المرافق نقابات المهن التي توجد في الأردن (مثل نقابة المحامين ونقابة الأطباء ونقابة المهندسين وغيرها من النقابات المهنية)<sup>3</sup>.

1 . مجيد الزريجاوي, ضمانات مبدأ سير المرفق العام دراسة مقارنة, رسالة ماجستير, جامعة بابل, العراق, سنة 2004, ص9.

2 . د. نواف كنعان, مرجع سابق, ص276.

3 . المنظمة العربية للتنمية, إدارة المرفق العام, بحوث المؤتمرات, شرم الشيخ, سنة 2003, ص 191.

3. المرافق العامة الوطنية والإقليمية:

تصنف المرافق العامة بحسب النطاق الجغرافي أو الإقليمي الذي تمارس المرافق العامة نشاطها في إطاره إلى مرافق عامة وطنية ومرافق عامة إقليمية أو محلية.. فإذا كان المرفق العام يقوم بممارسة ذلك النشاط المرفقي ويُقدم الخدمات العامة على مستوى كل إقليم الدولة ويُشبع حاجات عامة لكافة سكان الدولة كان مرفقاً وطنياً، كمرافق الدفاع والأمن والجمارك والمواصلات السلكية واللاسلكية والتعليم والصحة وغيرها.. أما إذا كان المرفق العام يقوم بممارسة نشاطه في إطار إقليمي محدود من الدولة كالمحافظات أو المدن أو القرى، كان مرفقاً محلياً، كمرافق النقل الداخلي في المحافظات أو داخل المدن ومرفق توريد المياه على

<https://jasps.com>

مستوى المدينة أو القرية، أو مرافق النظافة أو غيرها التي تشبع حاجات أو تؤدي خدمات لمنطقة أو مدينة بعينها.<sup>1</sup>

ويرى البعض أن المعيار الإقليمي أو المكاني لا يكفي وحده كأساس للتمييز بين المرافق العامة الوطنية والمرافق العامة المحلية، ويجب أن يكمله معيار آخر هو النظر إلى جماعة المتعاملين مع المرفق العام والمستفيدين أو المنتفعين من خدماته، بحيث لو اقتصر دائرة الاستفادة من أعماله على أبناء إقليم جغرافي معين أو محدد دون سواهم كان المرفق محلياً والعكس صحيح أيضاً.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث

#### أساليب إدارة المرفق العام

لبحث ودراسة الأساليب التي تدار بها المرافق العامة لا بد من معرفة أن هنالك تنوع لهذه الأساليب وهذا التنوع مبني على ما تقتضيه طبيعة نشاط المرفق بحيث تقسم بحسب تنوع هذه المرافق، وأهم هذه الأساليب هي :

- أسلوب الإدارة المباشرة.
- أسلوب المؤسسة العامة.
- أسلوب الاقتصاد ( الاستغلال ) المختلط.

1. د. نواف كنعان، مرجع سابق، ص 277.

2. د. محمد فؤاد عبد الباسط، نشاط الإدارة ووسائلها، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة 1985، ص

35+36

• أسلوب الإدارة المباشرة :

يقصد بهذا الأسلوب من أساليب إدارة المرافق العامة أن تقوم الدولة بنفسها السلطة المركزية أو إحدى السلطات المحلية بإدارة وتنظيم وتسيير المرفق العام مباشرة عن طريق أموالها وموظفيها مستخدمة في ذلك وسائل القانون العام ومتحملة لجميع المخاطر التي يمكن أن تتجم عن إدارة المرفق.<sup>1</sup>

وبهذه الطريقة يتم ادارة جزء من المرافق, مثل مرافق الأمن والدفاع، القضاء، الصحة، التعليم... إلخ، وذلك لأن هذا النوع من المرافق لا يحقق ربحاً ومن ثم لا يكون مغرياً للأفراد للتدخل فيها ، أو لأن الدولة ترى أنه من غير المقبول السماح للأفراد بالمشاركة في إدارة هذه المرافق نظراً لأهميتها كمرافق سيادية وارتباطها بمصالح حيوية للجمهور .

- أسلوب المؤسسة العامة

وبهذا الأسلوب يتم تخصيص هيئات إدارية تمنح شخصية معنوية عامة لإدارة هذه المرافق وهذه الهيئات تتميز عن شخصية الدولة وعن الأشخاص الإقليمية الأخرى زتنمتع بنوع من الإستقلال.

- أسلوب الاقتصاد (الاستغلال) المختلط

وتقوم هذه الطريقة على أساس اشتراك الدولة والأفراد في إدارة المرفق العام، وهي محاولة لتلافي عيوب نظام الإدارة المباشرة وأسلوب الامتياز، إذ يتبع المرفق العام أسلوب الشركة المساهمة وبالتالي يتم تطبيق وسائل القانون الخاص لتجنب البطء والتعقيد الذي يسيطر على عمل المرافق التقليدية، وتكون الدولة في ذات الوقت مشتركة في الإدارة لمشاركتها في رأس المال وبذلك يتم تجنب مساوئ أسلوب الامتياز والذي ينصرف فيه الملتزم في كثير من الأحيان إلى تحقيق الربح في المقام الأول. فهذا الأسلوب يحاول التوفيق بين المصلحة العامة بحضور الدولة وإشرافها على المرفق العام والمصالح الفردية المتمثلة في تحقيق الربح للمساهمين في المشروع. فهو يقيم نوعاً من التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص ويحقق مصلحة الطرفين في آن معاً.<sup>2</sup>

---

1 . الدكتور سليمان الطماوي، الوجيز في الإدارة العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة 1970، ص 325.

2 . د. محمد علي الخاليلة، مرجع سابق، ص 206.

## المبحث الثاني

## المرفق العام وعلاقته بالتنمية

التنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وإنما أيضا الثقافي والسياسي والأخلاقي، ولكن في هذا المبحث سوف نبحت في ما يحقق المرفق العام من تنمية اقتصادية في المطلب الاول وتنمية اجتماعية في المطلب الثاني.

## المطلب الأول

### المرفق العام وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

قبل الحديث عن علاقة المرفق العام بالتنمية فلا بد من الإشارة الى مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، والذي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي.<sup>1</sup>

ويلاحظ في هذا الصدد أن مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها . فالزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله من الناحية المطلقة أو من الناحية النسبية.<sup>2</sup>

1 . د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، الطبعة الأولى، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، سنة ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص 11.

2 . المرجع ذاته، ص 13.

أما التنمية الاقتصادية فتعرف بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغيير هيكل في الإنتاج.<sup>1</sup>

وعليه فإن المرافق العامة تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ولا سيما في المناطق النائية والقرى، بحيث ومن البديهي توفير العديد من فرص العمل بمجرد انشاء وإعمال المرافق العامة، بحيث تحتاج هذه المرافق الى قوى بشرية عاملة مما يقتضي تشغيل وزيادة فرص العمل لأبناء القرى مما يسهم بطريقة مباشرة على زيادة دخلهم الاقتصادي وعلى التنمية الاقتصادية بشكل عام، ووجود المرافق العامة لا يسهم بدفع عجلة التنمية فقط من ناحية إيجاد فرص عمل بل يكون في زيادة القيمة المادية للمنطقة واستقطاب العديد من المشاريع وزيادة قوة المشاريع الحالية، لذلك كانت المرافق العامة لها علاقة قوية في زيادة القوة الاقتصادية.

## المطلب الثاني

### المرفق العام وعلاقته بالتنمية الإجتماعية

بالبداية وعن الحديث عن علاقة المرفق العام بالتنمية الاجتماعية فلا بد من التطرق الى أن التنمية الاجتماعية تدور حول محاولة تحسين رفاهية كل فرد في المجتمع ؛ ليتمكّن كل منهم من الوصول إلى

<https://jasps.com>

أقصى إمكانياته وطاقاته، وليصبح قادراً على تحقيق أكبر جهد يمكن أن يبذله في سبيل نجاح المجتمع، وبالتالي، وعليه فإنّ نجاح المجتمع مرتبط برفاهية أفراده.

ومن الجدير بالذكر أن المرافق العامة تساهم بشكل كبير ومهم في التنمية الاجتماعية، فهناك عدد من هذه المرافق يعتبر من الضروريات ومنها الكماليات التي تحقق للإنسان الرفاهية.

فوجود هذه المرافق يجعل الفرد وخصوصاً في القرى يبذل أكبر جهد ممكن في سبيل نجاح هذا المرفق مما يؤدي الى تنمية اجتماعية شاملة، ويؤدي الى وجود حالة من الرضا عن النفس والمجتمع، ما يسهم بشكل واضح بوجود حالة من الاستقرار الاجتماعي التي تسود المنطقة، بفعل ما للمرفق العامة من تنمية اجتماعية.

---

1 . د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية, مرجع سابق, ص 17

## الخاتمة

من خلال دراسة هذا الموضوع نؤكد على دور المرفق العام في التنمية وأن المرافق العامة في المناطق والقرى النامية تسهم في دفع عجلة التنمية وتطويرها من خلال تحسين الخدمات فالمساهمات التي صاحبت انشاء المرافق العامة حسنت الخدمات العامة ودفعت بعجلة التنمية.

✓ النتائج :

- إن من أهم اساليب إدارة المرافق العامة هو أسلوب الإدارة المباشرة.

- انشاء المرافق العامة في القرى تساعد في دفع عجلة التنمية.
- تصنف المرافق العامة بحسب النطاق الجغرافي أو الإقليمي الذي تمارس المرافق العامة نشاطها في إطاره إلى مرافق عامة وطنية ومرافق عامة إقليمية أو محلية.

#### ✓ التوصيات :

- اجراء دراسة معمقة حول المشروع للتأكد من الأسلوب المناسب لتسيير واستغلال المرفق العام.
- توفير مساحة أكبر للقطاع الخاص في تقديم خدمات المرافق العمومية.
- التركيز على انشاء المرافق العامة في المناطق النائية والقرى للمساهمة في دفع عجلة التنمية لاسيما الاجتماعية والاقتصادية منها

#### المصادر والمراجع

- د.نواف كنعان, الوجيز في القانون الإداري الأردني, الطبعة الرابعة, دار الآفاق المشرقة للنشر والتوزيع, الإمارات, سنة 2012.
- د. محمد علي الخلايلة, الوسيط في القانون الإداري, الطبعة الثانية, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, سنة 2018.

<https://jasps.com>

➤ مجيد الزريجاوي, ضمانات مبدأ سير المرفق العام دراسة مقارنة, رسالة ماجستير, جامعة بابل, العراق,

سنة 2004.

➤ المنظمة العربية للتنمية, إدارة المرفق العام, بحوث المؤتمرات, شرم الشيخ, سنة 2003.

➤ د. محمد فؤاد عبد الباسط, نشاط الإدارة ووسائلها, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, سنة 1985.

➤ الدكتور سليمان الطماوي, الوجيز في الإدارة العامة, دار الفكر العربي, القاهرة, سنة 1970.

➤ د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية, إتجاهات حديثة في التنمية, الطبعة الأولى, دار الجامعة للنشر

والتوزيع, مصر, سنة 2002/2003.